إشكالية التكنولوجيا والتشغيل – حالة الجزائر-

يعالج هذا المقال العلاقة بين التكنولوجيا والتشغيل في محورين هما :
الأول: نظريا بحتا يقدم بكل وضوح «الصراع» القائم بين التكنولوجيا والتشغيل والحلول المقترحة من طرف المختصين، الاجتماعيين والاقتصاديين وغيرهما والخاصة بكل مجتمع.
الثاني: يهتم بالبدائل المقترحة من طرف الشركاء الاقتصاديين الاجتماعيين والسياسيين والتي جاءت في شكل تقريرا للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
وفي الأخير نلخص إلى تقديم فحص لقطاع الصناعة من خلال: الحقائق والآفاق باعتباره من أكبر القطاعات الاقتصادية التي مسته الأزمة الاقتصادية واقتضت الضرورة أن تقدم له آليات من أجل إعادة الانطلاق من جديد.

أ. بشتلة مختار
قسم علم الاجتماع
باتنة
جزائر

تمهيد

السياق الإجتماعي للتكنولوجيا:

Résumé

Dans cet article on analyse le rapport technologie/emploi sur deux volets :

le premier est purement théorique qui montre en clair «le dualisme» entre technologie et emploi et comment aboutir à des solutions propres à chaque société ?

le deuxième volet concerne les alternatives proposées par les différents partenaires, économiques, sociales et politiques, appliquées en Algérie et présentées par le conseil national économique et social (CNES) dans un rapport annuel.

لا توجد تقنية من جهة، والمجتمع من جهة ثانية كعالمين أو سياقين غير متجانسين، إن المجتمع مشكل بالتغيرات التقنية، والتغير التقني مشكل بالمجتع، وإن الابتكار التقني مشروط بالعرض ويبحث عنه بالطلب، وهو يأتي من خارج النظام الاقتصادي والاجتماعي وغير محكوم بتحولات خارجية.

إن البحث العلمي والابتكار هما قوتان في تحديد التغير الاقتصادي والاجتماعي، ولكنهما ليسا بمتغيرين مستقلين في رؤية هذا التغير؛ فهي ترد الى العلاقات الاجتماعية، فالأولى ليست بمتغير تابع للثانية وليس دقيقا ما قاله

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007.

كارل ماركس أن «طاحونة الهواء قدمت لنا المجتمع الإقطاعي، وطاحونة البخار قدمت المجتمع الصناعي».

إن التكنولوجيا ليست آلة معبودة محددة لطبيعة التنظيم الإجتماعي، ومن ضمنها، فإن الأشخاص والجماعات يخضعون جماعيا له، ولاتوجد حتمية تكنولوجية[1]، هناك بلا شك منطق خاص للتكنولوجيا والسلاسل الداخلية للتقنية Généalogie interne des techniques تخضع لأفكار العلميين والمهندسين والمبتكرين والمقاولين، وليس كل ما تقدمه التكنولوجيا من إمكانيات مستغلة ومطورة نجد في الكثير من القطاعات والصناعة من ضمنها تطورت بعض المنتجات لكنها لم تقدمها كسلعة للزبون كما هو الحال في الصناعات الصيدلانية وصناعة الاتصالات تعرف مشاكل مماثلة، فالقرص المضغوط Disque Compact أخذا وقتا قبل استبداله ليحل محل 33 دورة 33 Tours بسبب أنه من جانب أن نظام الليزر يؤدي بالمستهلكين الى استثمار جديد بسبب عدم توفر أجهزة التسجيل المطابق له بالعدد الكافي في السوق ونفس الشيء يقال عن جهاز التلفزيون، فبالرغم من وجوده في السوق إلا أنه لم يلق الرواج إلا عندما تخلى المستهلكون عن الأجهزة القديمة، وإقتناء الأجهزة الحديثة، وبأثمان مرتفعة.

إن عملية الاختيار هذه هي اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية ولا تظهر Débouche على تاريخ "خطي" histoire linéaire مسطر برسم بياني –وبخيال- رجال الفن.

لابد من عودة مؤرخة للوراء للإشارة لما ذهب إليه فرناند برودل Fernand Braudel حيث ذكر بكل الغموض الذي انتاب الطرق التي اجتازتها التقنية لكي تفرض على المجتمع «ليس هناك فعل فقط، ولكن هناك أفعال متعددة، وتشابك متعدد» بالرغم من الانفجار Déferlement التكنولوجي في القرن العشرين المرتبط بالجمع بين العلم والصناعة[2] «ان المجتمع بالمفهوم الواسع له كلمته في النقاش الدائر أين لا تبقى التقنية لوحدها »

يقول Brooks نكون أنصارا للمارك Lamark أحسن من أن نكون أتباع داروين Darwin نفكر في أن المجتمع يؤثر في التكنولوجيا ابتداء من تسييرنا لتطبيقاتها وليس في مراحل تكوينها، إن الإحساس باستقلالية التكنولوجيا تبدو واضحة ولكنها تصبح غامضة في مرحلة لاحقة أين نجد البيئة الاجتماعية تعرف تغيرات سريعة كما هو الحال الآن، إن التكنولوجيا كمظهر للتطور على المدى الطويل هي غير متصلة بقيم وآمال جديدة على إعتبار انها وجدت في مناخ مغاير للقيم والآمال وبمعنى آخر، فإن التكنولوجيا لا تتكيف مع المجتمع، ولكن نجد أن الأشخاص هم الذين يتكيفون معها.

إن السرعة في المكننة والتصنيع، والتغير التقني سبب مقاومة وظهر أن التطور التقني يفرض نفسه بشكل لا يقاوم «لانوقف التطور» هذا الشعار الذي رفع في القرن التاسع عشر أجاز التحمس من جهة، وعدم المقاومة من جهة ثانية سواء المستفيدين أو الضحايا كأشخاص أو جماعات أو مجتمعات...

لكنه إذا لم يتوقف التطور التقني ليس فقط لكون الاشخاص يتكيفون مع أثاره، ولكن لكون الاشخاص أيضا يتكيفون مع نمط العمل Mode de Travail ونمط الحياة والتفكير.[3]

إن بلدان العالم الثالث –والجزائر من بينها- جعلت من فكرة نقل التكنولوجيا بعدا إستراتيجيا لإقامة صناعات ذات كثافة التشغيل وأدى هذا الإختيار الى تغيرات إجتماعية يمكن أن نقول أنها ذات دلالتين:

1- أن تحويل التقنيات هو عملية تماثل في مضمونها معنى الثورة

2- أن توزيع التقنيات وتقبلها من طرف السكان ليس معناه تقبل السكان لهذه التقنيات والعلوم ولكن على العكس من ذلك نجد أن التنظيمات هي المحددة لقواعد سلوك الأفراد تحت ضغط مجموعة اجتماعية.[4]

3- إن عملية تحويل التقنيات تفرض القانون الاجتماعي للصناعة وتلغي التقنيات الحرفية.

إن «الثورة» الصناعية هي قبل كل شيء عملية لنقل وتوزيع التقنيات، ثورة اجتماعية أين نجد المقاولون Promoteurs في المجتمع الجديد يواجهون ويقضون على الممارسات الاجتماعية التقليدية وعلى الصناعات القائمة.

إن عملية تحويل التقنيات عبر التاريخ لم تكن قضية تقنية بحتة وإنما هي قضية تحل ببساطة عن طريق إدماج أفكار إيديولوجية لصالح التقنيات وهي ثمرة معركة اجتماعية بين مجموعات (ناقلة) لتقنيات جديدة مرشحة أن تكون في مراتب الإجتماعية الأولى ومجموعات تحافظ على التقنيات القديمة لا ضمانة لها إلا المعارضة الإجتماعية التي تحصلت عليها في الماضي.[5]

التكنولوجيا وعملية العمل:

هناك دراستان أكدتا أهمية التكنولوجيا في تحديد بناء التنظيم وتشكيل عملية العمل.

الدراسة الأولى لـ وودوارد أجريت على مائة من الشركات في إيكس بالاهتمام في البحث عن العلاقة بين الأداء الإداري الناجح والبناء التنظيمي، فأدخلت هذه الدراسة متغير التكنولوجيا في الاعتبار، وما يتعلق بتأثيراتها على الاختلافات الموجودة في خصائص نطاق التحكم داخل هذه الشركات وعدد المستويات في التدرج الهرمي والمدى الذي تصل إليها الاتصالات اللفظية أو المكتوبة.

لقد تم فحص هذه الشركات في ضوء موقعها على مقياس درجة تعقيد تكنولوجيا الإنتاج(مقياس يتدرج من الوحدة وكمية الإنتاج الصغيرة إلى الإنتاج بالجملة والوحدات الأكبر ثم إنتاج العملية) ونتيجة للفحص تبين أن التشكيلات البنائية المختلفة كانت تتلاءم مع درجات التكنولوجيا المتباينة، وهكذا قد يكون مناسبا القول أنه في شركة

بيتروكيماويات قد يظهر شكلا متدرجا طويلا وضيقا بينما قد يكون من المناسب في شركة لإنتاج عربات للأطفال أن يظهر تشكيلا مختصرا ولكنه أوسع[6]

وبينما كان اهتمام وودوارد ينصب على تكنولوجيا العمليات، فإن تحليلات بيرو Perrow انصبت حول تكنولوجيا المواد، ويذهب إلى أن التنظيمات الإنتاجية تحاول الإقلاع من تنوع وتباين المواد الخام التي تقوم بتصنيعها، وعندما تكون المواد الخام ثابتة وغير متنوعة فإن التنظيم يكون قادرا على تحديد عملية العمل وأنشطة أعضائه بدرجة أكبر مما لو كانت المواد غير ثابتة ومتنوعة.

ووقف بيرو من ناحية مركزية التكنولوجيا، وعبر عنه في صياغة تصورية أكثر اتساعا مما ذهب إليه الكتاب الآخرون، بحيث ركز على طبيعة المادة الخام التي يستعين بها التنظيم في عملياته سواء أكانت مادة حية كما في تنظيمات التعليم أو مادة رمزية كما في المؤسسات المالية أو مادة لا حياة فيها كما في عمليات التصنيع ، وهذه المادة الخام تختلف في إمكانية تنوعها، ومن ثم فإن عملية تشغيلها سوف تخلق مشكلات متباينة يتصدى لها البناء التنظيمي. وكلما كانت المادة أكثر روتينية في تشغيلها كلما كان البناء الرسمي المركزي هو البناء المناسب لها والعكس بالعكس. [7]

وإذا ما عدنا الى طرح إشكاليات التشغيل في ظل التحولات الى إقتصاد السوق والعلاقة بين التكنولوجيا والتشغيل نجد أن دراسة المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة محل بحث وتقصي مهما للإقتصاديين الذين أولوا إهتماما وعناية خاصة به لما يقدمه كرهان في مشكلة البطالة بداية من الثمانينيات من القرن الماضي طرحت تساؤليين رئيسيين هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في إيجاد فرص عمل ؟ وهل الديناميكية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجال إيجاد فرص العمل هي ديناميكية دائمة ؟ أم عبارة عن حلقة ظرفية فقط؟[8]

إن الأعمال التي جاءت في التسعينيات لم تجهل النقاشات السابقة (في الثمانينيات) وقد حاولت في مرات عديدة أن تضع النقاط الأخيرة للنقاشات بتقديم تحقيقات وأرقام تثبت أن المؤسسات والصغيرة والمتوسطة تساهم على المستوى العالمي في إجاد فرص عمل دائمة . أما في ما يخص نوعية الشغل والتي هي موضوع قديم برز ثانية في الكثير من الأبحاث ويدور النقاش هنا حول العلاقة بين الكفاءة Performances والعصرنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر كمفتاح للشغل.

إن العصرنة سلاح ذو حدين وبهذا فإن التساؤل ليس هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد فرص لشغل بل هل الإبتكار Innovation ينشأ فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن النقاش حول الأتمتة وبالأخص إدخال التقنيات الجديدة في الإنتاج والتسيير يؤدي الى التساؤل هل لهذه الإبتكارات أثرا على عامل الشغل ؟ وللإجابة على ذلك

فإن دراسات الإقتصاد الكلي Etudes macroéconomiques دلت أن الإنتاجية لا تؤدي الى البطالة[9]

أنه من الظروري –في جانب التكنولوجيا- إبتكار وتبني تكنولوجيات جديدة للبقاء على صفة المنافسة وتفادي لبعض العراقيل ويمكن لهذه المؤسسات أن تواجه قلة التناسب في ما يخص التجهيزات الجديدة ذات التكلفة المرتفعة والعاملين الأقل كفاية وتأهيل . إن الإجراءات التكنولوجية غالبا ماتعتبر ذات أولويات وذات دلالة على مستوى الورشات مايجعل من عملية التدريب حتمية تهم جميع العاملين وأن الحاجة الى ديناميكية لتدريب في إطار التطور التقني شيئا فشيئا عن طريق الخطأ والصواب وهذا ضمن إعتماد ثقافة تكنولوجية للمؤسسة .

إشكالية التكنولوجيا والتشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن هذا الموضوع غالبا ما يطرح بشكل هزلي وساخر، ومثار جدل، ويمكن هنا أن نطرح بالمناسبة المخطط الميكانيكي Schéma Mécanique الذي يربط التكنولوجيا بالبطالة مع تمثيل هذا مبدئيا بابتكارات العمليات وآثارها الإنتاجية في العمل.

في الحقيقة فإن من بين الأشكال المختلفة للابتكارات ، فإن العديد منها تساهم في إيجاد أسواق جديدة ومنها توفر النشاط والشغل، والاخرى تساعد على الحفاظ على الحد الاقصى لمناصب الشغل، وهنا فإن منطق الاقتصاد الموجه يقتضي ذلك، وفي حالة غيابه فإن إعادة التوطن للصناعات Délocalisation تظهر بقوة.

منذ عقدين من الزمن فإن أثر التكنولوجيات الجديدة على طرق الإنتاج Modes de production أدت إلى الحديث عن المرونة Fexibilité وتشكل إحدى المداخل المهمة في تحليل التكنولوجيا والشغل.

ويظهر ان مفهوم المرونة- عن حق أو باطل- à tort ou raison غالبا ما يرتبط بفكرة الوحدة الصغيرة للإنتاج وهي من جانب المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة PME إعادة الحفاظ على مناصب الشغل ، وخلق مناصب شغل أخرى أيضا، ومنه تظهر أهمية إيضاح هذا الجانب من مجموع علاقاته:

- ما هو أثر التكنولوجيات الجديدة (والطرق الجديدة للتسيير) على فعالية إعادة الحفاظ على مناصب الشغل ، وخلق مناصب شغل أخرى أيضا.

- ما هو أثر التكنولوجيات الجديدة (والطرق الجديدة للتسيير) على فعالية Performance المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى تنميتها بالنسبة إلى المنظمات ذات الحجم الكبير، وعلى تسيير الموارد البشرية.

- بأي طريقة: الإمكانية التقنية والحتمية الاقتصادية للمرونة تفضل المؤسسة الصغيرة، وما هي أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنية بذلك **[10]؟**

- ما مفهوم المرونة: هل هي ذات طبيعة تكنولوجية أو تنظيمية؟

- هل أن مشكلة التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطرح كابتكار Innovation أو كتحديث وعصرنة؟

- كيف نقيم أثر التحديث أو العصرنة واشكال الابتكار على الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[11] .

كل هذه الاسئلة تمثل بحق برنامج للبحث ، ولا نطرح هنا للإجابة الكاملة على كل شيء ، إننا نركز أساسا على العلاقة التي تربط التكنولوجيا بالتشغيل من خلال بعض الخصائص caractéristiques الخاصة بتطور أشكال Modes الإنتاج والتسيير : البحث عن المرونة ، الأشكال الجديدة للإدماج Intégration " وعصرنة" المؤسسات التقليدية.

إن الجزء الأول في هذا المقام سينصب على دراسة العلاقة بين الحجم والنتائج، والثانية هي البحث عن تعريف دقيق ومضبوط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةPME ، وفي الأخير البحث في العلاقة بين تكنولوجيا/تشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا عن طريق استبدال السياق التحليلي للمؤسسات الكبرى الذي يأخذ بعين الاعتبار كعنصر تفسيري مهمFacteur explicatif essentiel .الحجم – المرونة- النتائج (الفعالية) Taille- flexibilité- performance إن تاريخ أنظمة الإنتاج يظهر الأهمية المتنامية للمرونة التي تفهم في عمومها كشكل من الاستراتيجية الهيكلية مثال ذلك عندما نتكلم عن المرونة الدينامية كهدف مسيطر والذي تتمركز حوله الأهداف الاخرى للمنشأة الكبرى، فإن درجة التكيف وبالتالي نتائج المؤسات (المنشآت) الكبرى ترتبط أكثر فأكثر بقدرتها على الاندماج المتناسق للعناصر الهيكلية المختلفة والمعقدة. بالمرور على ميزان أو قياس " فوري" للإنتاجية إلى التخصص المرن .

إن مشكلة الإنتاجية لا تتلاشى ولكنها تدمج في اتفاق استراتيجي معقد، في هذا السياق الجديد فإن المؤسسة تسعى بقوة للاستجابة في الوقت المناسب وذلك بتقديم النوعية الجيدة الممكنة بالتناسب مع حاجيات الزبائن وهكذا يمكن تقديم الفكرة العامة لمرونة المؤسسة الكبرى: ضرورة اللامركزية – المعلومة- لتخفيض عبء التداخل الوظيفي وإيجاد التسيير الجاد للموارد البشرية إلخ ... في حالة منظمة ذات حجم كبير لابد من إيلاء الاهتمام- بوجه خاص- لمسألة الإدماج- بمعنى التنسيق في المجال الإعلامي وفي إتخاذ القرارات – الأشخاص- مشاكل التسيير-...

تطبيقات التكنولوجيا الوسيطة:

إن التكنولوجيا الوسيطة ليست ذات تطبيقات عالمية، هناك منتوجات ذات مواصفات عالية هي نتاج خاص للصناعة العصرية، وأنه لا يمكن أن تنتج إلا بالصناعة العصرية، وهذه المنتوجات ليست بالضرورة موجهة للاحتياجات الأولى للفقراء الذين هم بحاجة إلى منتوجات بسيطة- مواد بناء- ألبسة- أدوات منزلية-

وتجهيزات زراعية- وبحاجة إلى مردودية عالية من منتوجهم الزراعي، في كثير من الجهات هناك إحساس بالحاجة الماسة للأشجار والمياه واماكن تخزين المنتوجات. إن كثيرا من المزارعين يبحثون عن المزايا للشروع في العمليات الأولى لتحويل منتوجاتهم ، وهذه ميادين للعمل المثالي فيما يخص التكنولوجيا الوسيطة أو المتوسطة.

يمكن إيجاد العديد من التطبيقات الطموحة وهنا وجب الأخذ بمثالين تضمنهما تقرير حديث:

الأول: ذو سمة التوجه الحالي (مشجع من طرف العديد من الحكومات الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية التي تنوي الحصول على معامل تكرير البترول على اراضيها رغم ضيق أسواقها، وهذا ضمن المؤسسات الدولية، وتصور معامل تكرير ذات حجم صغير ذات استثمار ضعيف بوحدة وذات قدرة إجمالية بحوالي 5000 إلى 30000برميل /يوميا ، وهذه الوحدات هي ذات فعالية وغير مكلفة مقارنة بمعامل كبيرة والتي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.

الثاني: وهو يتصف بمعامل " المفتاح في اليد الذي يتجه إلى إنتاج الأمونياك (محلول النشادر) صممت أخيرا ومعدة للاسواق الصغيرة، فحسب بعض المعطيات الأولية فإن تكلفة الاستثمار بالطن والمقدرة بستين طن في اليوم- تصل إلى 30000دولار، أما الوحدة ذات التصميم الحالي وذات قدرة 100طن يوميا(رقم ضعيف لمعمل عصري) يتطلب استثمارا بحوالي 50000دولار للطن...

إن النجاح الحقيقي يكمن في تراكم المهارات الدقيقة في الاستعمالات المختلفة الممكنة، وأن التطبيقات الحالية في الصناعة الحديثة ليست إلا إحداها، إن تنمية التكنولوجيا المتوسطة تدل على "فتح" أصيل لأقاليم جديدة، أين نكون معفيين من تكاليف مدهشة، ومن تعقيدات طرق الإنتاج الموجهة للتقليل من كلفة اليد العاملة، وإبعاد بعض المهام، واين تكون التكنولوجيا مكيفة وملائمة لمجتمعات تعاني من الاستفادة الممكنة منها.

إذا أردنا تحويل المصلحة الرسمية والشعبية لهذه المشاريع العظيمة وتحديدها للاحتياجات الحقيقية للفقراء يمكن حينئذ ربح المعركة [12].

إن دراسة التكنولوجيا المتوسطة الموجودة اليوم تظهر أننا نملك معارف وخبرات وبهذا نضع الجميع ضمن هذا الإطار ويمكن أن نتصور بسرعة كبيرة مشاريع جديدة من أجل طمر الثغرات.

لقد وضع البروفيسور جاد جيل GADGIL من (معهد العلوم السياسية والاقتصادية في بونا POONA مداخل لتنمية التكنولوجيا المتوسطة:

- إحدى هذه المداخل يمكن أن يكون انطلاقامن التقنيات المتوفرة في الصناعة التقليدية، واستعمال المعارف والتقنيات المتطورة من أجل تحويلها ببصيرة ، وكل

تحويل في هذه التقنيات المتوفرة يشترط فيه الحفاظ على بعض من عناصر التجهيزات والاتجاهات والعمليات المتاحة، إن عمليات التطوير للتكنولوجيا التقليدية ذات أهمية كبرى وبخاصة بالنسبة للمرحلة الانتقالية التي خلالها لابد من التدخل لتفادي تزايد البطالة التقنية chômage technique .

- مدخل آخر ينطلق من التكنولوجيا المتطورة والتي تكيف بخاصة التكنولوجيا المتوسطة (...) ففي بعض الحالات تنطلق العملية بفهم تكييف التكنولوجيا للظروف المحلية الخاصة كما هو الحال فيما يخص الوقود أو الطاقة المتوفرة(..).

- أما المدخل الثالث : يتضمن توجيه التجارب والبحوث بطريقة لمحاولة تاسيس تكنولوجيا وسيطة، ويستوجب على رجل العلم والتقني أن يحددا ما هي حدود الشروط الاقتصادية والتكاليف النسبية لرأسمال واليد العاملة [13] (...)

إن " مرافقة" البروفيسور جاد جيل لا تتوقف هنا:" إن الأشخاص المكلفين بالعلوم التطبيقية في المخابر الوطنية والمعاهد التقنية، وأقسام الجامعات الكبرى لابد أن يولوا اهتمامهم لهذا العمل، وأن التطور في التكنولوجيا المتقدمة في كل الميادين سيستمر إيجابيا في البلدان المتطورة وأن الملاءمة adaptation والضبط ajustement التي تطالب بهما الهند لا تتحصل عليهما، ولها حظوظ قليلة في باقي البلدان لذلك لابد أن نولي لها أسبقية الأسبقيات في خططنا .

إن التكنولوجيا المتوسطة يجب أن تصبح اهتمامنا الوطني وليست كما هي الحال الآن قطاعا مهملا خاصا بعدد قليل من الاختصاصيين المهمشين".

أخيرا يمكن أن نصل إلى خلاصة كالتالي:

1/ أن الثنائية الاقتصادية Dualisme économique التي تتسم بها الدول النامية ستدوم في المستقبل المنظور وان القطاع الحديث لا يكون بمقدوره أن يكون شاملا.

2/ إذا لم يستطع القطاع الحديث أن يبذل جهدا للنمو فإنه سيستمر في التفكك وهذا التفكك يترجم بالبطالة الجماعية والنزوح الجماعي نحو المناطق الحضرية وهذا يؤدي إلى " تسمم" الحياة الاقتصادية للقطاع الحديث.

3/ لا يمكن مساعدة الفقراء إلا إذا أخذ بعين الاعتبار وضع الحدود المفروضة لذلك عن طريق التكنولوجيا المتوسطة.

4/ ضرورة وضع برامج وطنية ودولية لتنمية التكنولوجيا المتوسطة القادرة على ترقية التشغيل الكامل في البلدان النامية.[14]

الأشكال المختلفة للبطالة-حالة :

إن النظرية الاقتصادية بنت نموذجا يربط عرض العمل l'offre de travail بالبحث عن الدخل والطلب على إنتاجية العمل. إن العرض والطلب مرتبطان بمعدل

الاجر Taux de salaire، ولكي يكون هناك توازن في سوق العمل يجب ان يكون تغير معدلات في الاجور، إما إذا كانت زيادة في عرض العمل فيجب بهذا المنطق أن تنخفض معدلات الاجور، ووجود هذه الوضعية تؤدي الى ظهور البطالة، وهذا ما يسمى بالبطالة الكلاسيكية chômage classique [15].

ومع البطالة الكلاسيكية يلاحظ نوع آخر من البطالة البنيوية chômage structurel وهي التي تلاحظ عندما يحدث اللاتناسب بين التأهيل المهني واشتراطات المؤسسات في التأهيل المناسب لها.

أما الشكل الثالث من البطالة فهو البطالة الصدامية أو الخلافية chômage frictionnel ويظهر هذا الشكل عندما يسير سوق العمل بشكل سيء أي عندما يكون فيه شح في المعلومات حول الأماكن الشاغرة ولا يتوصل إلى معرفة هذه الأماكن أو المناصب، وفي حالات تكون فيها المؤسسات العمومية المختصة بالتشغيل غير ذات فعالية.

أما الشكل الرابع من البطالة فهي بطالة الازمة الاقتصادية conjoncturel وهي تتسع كل مرة حين تلاحظ المؤسسات الإنتاجية انخفاضا على الطلب على منتجاتها وهذا الانخفاض يعزى إلى الطلب الكلي غير الكافي. [16]

إن التصنيف السابق لاشكال البطالة والذي وضع من طرف الاقتصاديين أهمل الشكل الخامس للبطالة والذي أصبح حاسما.وهذا الشكل مرتبط بالدافع الاقتصادي في ميدان العمل، وهذا ما جعل الاقتصاديين ومنهم إدمون مالانفو Edmond Malinvaud يلحون على أن الطرح الاقتصادي للبطالة يؤدي إلى ضيق في تفسيرها. وروبر سولوRobert solow الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد ألح على محور خاص لسوق العمل يتمثل في ضرورة العدالة الاجتماعيةexigence de justice sociale ،وعلى هذا الأساس فإن أي مناقشة لازمة للبطالة لابد أن تخضع للمعايير الاقتصادية مع إدماج الطرح الاجتماعي في الموضوع لإيجاد الحلول المناسبة لها. [17]

الجدول (1) يبين الأشكال المختلفة للبطالة والاجراءات الخاصة لمعالجة كل شكل:

شكل البطالة	الإجراء
كلاسيكي	تخفيض معدلات الاجور
بنيوي	التناسب الجيد بين التكوين المهني وتطوير الاحتياجات

الصدامي Frictionnel	تحسين أداء مصالح التشغيل
الاقتصادي conjoncturel	Stimulation de la demande globale
سوسيو اجتماعي	تحسين الدوافع غير اقتصادية

المصدر: Beat Burgenneier – la socio- économique- économica .Paris 1994 p.66

الخصائص الرئيسية للبطالة في الجزائر:

1/ إن أكبر نسبة للبطالة تخص فئة الشباب أكثر من 80% من العاطلين عن العمل من 30سنة.

2/ 3/2 من العاطلين عن العمل لم يسبق لهم أن اشتغلوا primo demandeurs d'emploi ، ومعنى هذا ليست لديهم خبرة مهنية وهذا يؤدي إلى ظاهرة التهميش الاجتماعي.

3/ أن البطالة تمس بشكل رئيسي غير المؤهلين حوالي مليون بطال لهم مستوى دراسي متوسط وقرابة 70% ليست لديهم أية مؤهلات.

4/ بالنسبة للجامعيين فإن عددهم يتزايد إذ بلغ عام 1996 : 80.000 بطالا.

5/ هناك اتجاه للبطالة ذات المدة الطويلة chômage langue durée التي أصبحت مؤكدة، واصبحت تشكل خطرا وأن مدة البحث عن فرصة للعمل زادت من 23 شهرا عام 1989 إلى 27 شهرا عام 1996 ، وأكثر من 55% من البطالين بحثوا عن فرص للتشغيل لاكثر من سنة و35.4% منهم بحثوا عن فرص للتشغيل لاكثر من سنتين.

6/ أكثر من 3/1 العاطلين عن العمل عرفوا بطالة إعادة الإدماج chômage de réintégration وهذه الحصة تزداد بفقدان مناصب الشغل المسجلة في السنوات الأخيرة.

7/ بالنسبة للنساء العاطلات عن العمل فإن البطالة لدى هذه الفئة تزداد بشكل جوهري وهي بنسبة 38%.

8/ واخيرا فإن البطالة ترتفع عند الفئات الاجتماعية الأقل حظوظا défavorisée والمقدرة بـ: 44% عند الفقراء.[18]

إن الاتصالات المطروحة منذ عام 1994 بشأن محاربة البطالة هو التركيز على محورين أساسيين في هذا الانشغال:

المحور الأول: ضبط سوق العمل في خطة شرعية.

المحور الثاني: التخفيف من الكلفة الاجتماعية للدخول الاقتصادي (التحول إلى اقتصاد السوق).

وهناك آليات وضعت للحد من تزايد البطالة وأن هذه الآليات تعتمد على الآتي:

أ/ تقديم معاش اجتماعي traitement social من طرف صندوق الضمان عن البطالة لـ 98464 شخصا، وتقديم معاشات التقاعد المسبق لـ 34254 شخصا حتى 30 جوان 1997.

ب/ تقديم معاشات اقتصادية traitement économique يرتكز على الشبكة الاجتماعية filet social لـ:1930000 شخص عام 1996 أي بنسبة 60% للذين سبق لهم أن اشتغلوا بـ: tuphimo بـ: 67428 منصب شغل مؤقت إلى تاريخ 1997/09/30.

ج/ دعم تشغيل الشباب 950 وحدة مصغرة نهاية 1997 التي أصبحت في مرحلة الاستغلال.

د/ برنامج الأشغال الكبرى 108000 منصب شغل منذ انطلاقة عام 1994.

إن تقييم الآليات المتوفرة يؤدي إلى استخلاص النتائج التالية:

1- أن تسيير وتأطير سوق العمل يعرف نقائصا وضعفا على مستوى أدوات التقييم والقياس الإحصائي ونفس الحال بالنسبة لوضع الآليات أو الميكانيزمات.

إن المرونة في تسيير الشغل المقدمة من طرف قانون العمل الجديد لم تستغل إلا قليلا.[19]

2- إن معالجة البطالة يؤدي إلى طرح الملاحظات التالية:

* أن بتر الآليات الموضوعة يؤدي إلى محدودية فعاليتها وهذا نظرا لنقص التعاضد أو التلاحم vynergie بين مختلف محاوره، وان النقص الملحوظ في تقييمه هو عدم ملاءمته أصلا.

* الضمان عن البطالة:L’assurance chômage .

إن الوضعية المالية للمؤسسات العمومية لا تساعد على دفع مساهمات لذوي الحقوق contribution d’ouverture de droit .

* الشبكة الاجتماعية:

يؤكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن:

- عدم كفاية وتداخل ميكانيزمات المراقبة على المستوى المركزي والمحلي.

- غياب التقييم المنظم ونقص وسائل التسيير على المستوى المحلي إذ ينقص الربط بين باقي محاور تأطير البطالة.

* دعم تشغيل الشباب:

إن ضعف النتائج المحصل عليها فيما يخص دعم وتشغيل الشباب يفسر بتوجيه الجهاز الذي فضل إنشاء المؤسسات وترقية النشاطات الخاصة (privée) للشباب لحساب الهدف المتمثل في إدماج الشباب العاطل عن العمل وهذا يلاحظ أن المهام الخاصة بـ: ANSEJ تتزاوج مع مهام APSI .

الطرق الثلاثة لحل أزمة التشغيل:

إن ظاهرة البطالة كانت محل أدبيات اقتصادية وسوسيولوجية واظهرت العديد من الخطابات العمومية، واعطت ولادة مجموعة كبيرة للحلول أو الاقتراحات، والتوصيات، والأفكار وفلسفات متنوعة. ولكن قراءات لهذه الحلول ليست بديهية من جهة لكونها تتعاكس أو تتقاطع أحيانا وتقدم في مناحي : عاطفي ، إعلامي، ومسيس أين يمكن أن نتحصل على شعارات وأفكار أولية دون البحث في عمق محتوى الظاهرة ويمكن القول أيضا أن فشل الحكومات المتتابع والإرتياب كان بسبب الأدوات المقترحة في هذا الشأن.

لإيضاح النقاش نرى أن من الواجب إعتبار ثلاث مجموعات حلول متكاملة، ولكل مجموعة منطقها ووظيفتها وهدفها.

إذا إستعملنا مجازا وإفترظنا أن أمامنا ثلاثة بطالين (كل واحد يمثل حسب تقديرنا 1مليون أو 1.5 مليون بطال) فإن وضعية الأول يمكن أن تحل **بالزيادة في حجم التشغيلAugmentation du Volume de l'emploi** في هذه الحالة الطلبات على الشغل تصبح كثيرة ويجب إيجاد إقتراح يتلاءم لكل طلب ، ولزيادة حجم التشغيل لابد من الاهتمام بالنمو من جهة والبحث عن نمو غني بفرص التشغيل من جهة ثانية وعموما فإن هذه هي الإستراتيجية المتبعة في غالبية الحكومات الحالية [20]

أما الحالة الثانية يمكن أن تعالج بواسطة **إعادة توزيع الشغل بشكل جيد** : إذ يلاحظ أن حجم التشغيل بالرغم من جميع المجموعات كان محدودا وغير كاف لسد حاجيات جميع الطلبات، فإنه من الأجدر محاولة تقسيم أفضل على مجموع طالبي الشغل ، وهذه الإستراتيجية تجمع إجراءات جماعية ضرورية (التقليل العام لأوقات العمل)* Réduction Générale du temps de travail وإجراءات شخصية

إختيارية (الوقت المختار). هذا التوجه كان محل كبح لتطويره بسبب أفكار إديولوجية وتفسر اليوم تحت أشكال جديدة.

أما الحالة الثالثة فتتمثل في البطال الثالث المعدم ولابد من إبداع منطق له وهو **(الحق في التشغيل)** وذلك بإيجاد نوع من المؤسسات (مؤسسات ذات هدف التشغيل) وإستغلال قطاع أخر للأنشطة ذات الإستعجلات الجماعية والإجتماعية التي تشكل حقلا في المرتبة الثالثة.

إن تنمية وتطوير الإستراتيجيات الثلاثة تشكل الشرط الضروري والكافي لتقديم الرضا للعاطلين الثلاثة (محل الإفتراض) وإنتظار للنجاح الكامل فإنه من الضروري تفادي الإفقار الجماعي والمعلق ومنح أدنى أجر إجتماعي لكل مواطن[21]

الطريقة المثلى لانشاء مناصب الشغل:

إذا كانت الطريقة السابقة التي طرحها Guy Aznar تجد مجالات للتطبيق في بلدان كثيرة، كفرنسا والجزائر من ضمنها فإن الأدبيات الإقتصادية والسوسيولوجية طرحت أفكارا أخرى، ومن ضمنها معالجة شامبتر لإنشاء مناصب الشغل والتي حددها في أربعة نقاط وهي كالتالي:

أولا: يجب توفير مناصب شغل في الجهات التي يعيش فيها السكان حاليا، وليس في المناطق الحضرية الكبرى التي لهم توجه نحو الهجرة لها.

ثانيا: يجب أن تكون مناصب الشغل المزمع توفيرها، تسمح بتوفير العتاد بأثمان معقولة لاجل توفير اكبر عدد ممكن من فرص العمل، بحيث لايصبح من الضروري اللجوء الى مستوى لرؤوس الأموال واستيراد أجهزة غير ممكن.

ثالثا: استعمال مناهج أو طرق انتاج بسيطة نسبيا تفاديا الى حد كبير للجوء الى يد عاملة ذات تأهيل عالي، وليس هذا على مستوى الانتاج فقط بل على مستوى تنظيم التموين بالمواد الاولية، وتمويل شبكات التوزيع والتسويق...

رابعا: لابد أن يكون الانتاج بمواد أولية محلية، ويكون موجها للاستهلاك المحلي.

لايمكن تطبيق هذه الضرورات (الاربعة السابقة) إلا إذا تبنينا مقاربة «محلية أو جهوية» للتنمية، وكذلك القيام بمجهود فعال لتطبيق مايسمى تكنولوجيا ذات مستوى متوسط[22]

إختيار أسلوب الإنتاج الملائم:

يتوقف قرار اختيار التكنولوجيا المناسبة على عدة اعتبارات أهمها:

1/ طبيعة النشاط الإنتاجي.

2/ تكلفة التكنولوجيا المرشحة إزاء قدر الموارد المالية المتاحة.

3/ درجة حدة المنافسة ومدى أخذ المنافسين بالتطورات التكنولوجية.

4/ خصائص هيكل العمالة المتاح وإمكانية استيعابها لنمط تكنولوجي جديد

5/ مدى وجود نشاط فعال للبحوث أو التطوير قادر على نقل واستيعاب وتطويع التكنولوجيا الجديدة. [23]

إن اقتصاد السوق المبني على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد أن كثافة التشغيل تكاد تنعدم ما يجعل الطلب على العمل يزداد و فرص التشغيل تقل.

إن المعالجة العميقة لأساليب الإنتاج المختلفة وتأثيرها على البطالة والتشغيل من الناحية النظرية ينطلق من طرح وفهم متغيرين أساسيين وهما: - رأس المال المستثمر في المشاريع الصناعية ، والمتغير الثاني : يتعلق كثافة التشغيل ولفهم هذين المتغيرين وجب طرحهما في السياق التالي:

- أساليب الإنتاج وتأثيره على البطالة والتشغيل:

يشكل اختيار أسلوب الإنتاج قضية هامة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو المطرد لابد أن يتضمن زيادة في تعمق راس المال ولكن في – الأمد القصير- تثار مسألة الاختيار بين أسلوب الإنتاج الكثيف لراس المال من جهة وأسلوب الإنتاج الموفر لرأس المال بما في ذلك من ارتباط على توفير فرص عمل للأيدي العاملة في الأمد القصير.

إن الأفكار السائدة بشأن الاختيار الأمثل لأسلوب الإنتاج في البلاد النامية لازالت تنطلق وتتأثر بالمعيار الممكن الذي يحكم وينطبق على المستوى الجزئي (حالة المنشأة أو المشروع) ومن هنا فإن وجهة النظر السائدة ترى بأنه لما كان رأس المال في البلاد النامية هو من العناصر النادرة (ذات التكاليف المرتفعة) وذات الإنتاجية الحديثة العالية- في حين أن الإنتاجية الحديثة للأيدي العاملة منخفضة (كما أن تكاليف العمل واطئة) فإن أسلوب الإنتاج الملائم في البلاد المذكورة هو الذي يستخدم كمية أكثر في العنصر الاقتصادي المتوفرة بكثرة، أي العمل إلى جانب كمية أقل من العنصر الاقتصادي النادر أي رأس المال وذلك بهدف تحقيق أقصى إنتاج ممكن.[24]

إن وجهة النظر المشار إليها بشأن اختيار أسلوب الإنتاج ، إنما تنظر إلى الوحدات الإنتاجية و المشاريع،كما لوكان بحثها ومعالجتها بصورة منفصلة و مستقلة عن نمط النمو ، ومن هنا يكون ضروريا بذل المزيد من الجهد لزيادة قدرة الأقطار النامية على أن تأخذ في حساباتها كافة الأبعاد المتعلقة باختيار أسلوب الإنتاج أو التي قد تتدرب عليه مع دمج ذلك في إطار البرامج والخطط الاقتصادية.

مبررات وآثار اختيار أسلوب الإنتاج الموفر لرأس المال (أو الكثيف للعمل) :

1/ أن وجهة النظر التي تميل إلى الأخذ بأسلوب الإنتاج الكثيف للعمل (الموفر لرأس المال) في البلدان النامية إنما تتأثر أساسا بأفكار النظرية الكلاسيكية الحديثة التي نفترض وجود إمكانية غير محدودة للإحلال بين العمل ورأس المال وبالتالي إمكانية تغيير أسلوب الإنتاج دون قيود وذلك تبعا للتغير في أسعار وعوامل الإنتاج.

2/ تأسيسا على ما تقدم تشير وجهة النظر المحبذة لأسلوب الإنتاج الكثيف للعمل في البلدان النامية إلى أن نظرية التكاليف النسبية قد أوضحت بأن الأقطار المتخلفة سوف تستفيد إذا ما قامت بإنتاج وتصدير السلع التي تستخدم لإنتاجها كمية أكبر من عناصر الإنتاج ذات الوفرة النسبية لديها واستيراد السلع التي تحتاج إلى إنتاجها كمية أكبر من عناصر الإنتاج النادرة لديها.

3/ أن الايدي العاملة في البلاد النامية متوفرة بشكل يجعل تكلفة الفرصة البديله opportunity cost بالنسبة لوحدة العمل (أي إنتاجية العمل البديلة منخفضة جدا أو معدومة ، ومن هنا فإن تشغيل أعداد أكبر من الأيدي العاملة قد لا يحمل المجتمع بأية تكلفة ذات قيمة، ولذلك فإن أسلوب الإنتاج الذي يؤدي إلى تعظيم الإنتاج في البلاد النامية هو الذي يكون اقل كثافة لرأس المال، والتكلفة الوحيدة المترتبة على هذا الأسلوب – من زاوية النمو هي تكلفة الاستهلاك الإضافي الذي يترتب على التوسع في التشغيل.

4/ ترى وجهة النظر المحبذة لاتباع أسلوب الإنتاج الكثيف للعمل في البلاد النامية أن الأسلوب الآخر الكثيف لراس المال يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي إلى تقليص فرص التشغيل الجديدة التي يمكن تهيئتها للأيدي العاملة – على الأقل على المدى القصير- وحين نأخذ بعين الاعتبار أوضاع البطالة في البلاد النامية فإنه يكون من الضروري إعطاء أهمية وتأكيد أكبر على توسيع فرص التشغيل أمام الأيدي العاملة بدلا من الاهتمام بزيادة إنتاجية العمل.

5/ في حالة انتشار أو اختيار الأسلوب الكثيف لراس المال تقل فرص الاستثمار الملائمة للمدخرات العائلية الصغيرة وهذا يؤدي إلى تخفيض الميل للادخار في الاقتصاد القومي، وعلى العكس من ذلك أن وجهة النظر المحبذة لاتباع أو اختيار أسلوب الإنتاج الموفر لرأس المال ترى انه يساعد على تهيئة فرص الاستثمار الملائم أمام المدخرات الصغيرة ويشجع على زيادة الميل للادخار.

6/ أن حالة ندرة راس المال قد تؤدي إلى اللجوء إلى أسلوب الإنتاج الكثيف لرأس المال وتركيزه على عدد قليل من المشاريع الكبيرة بينما يعاني بقية الاقتصاد من نقص منه، وهذا يؤدي إلى زيادة حدة " الازدواجية " في الاقتصاديات النامية [25]وبالتالي زيادة حدة التفاوت في مستويات المعيشة داخلها، وبعبارة أخرى فإن أسلوب الإنتاج الموفر لراس المال يمكن أن يساعد على تخفيف حدة الازدواجية في اقتصاديات البلاد النامية.

7/ ترى وجهة النظر المحبذة لاتباع أسلوب الإنتاج كثيف العمل أن اتباع الأسلوب الآخر في بعض الصناعات قد يؤدي إلى زيادة تكلفة العملية الإنتاجية بسبب انخفاض كفاءة العمل المتوفر والتي قد يترتب عنها زيادة الأخطاء الصناعية مما يستدعي زيادة تكاليف الإشراف وفي هذه الحالة قد يصبح اللجوء إلى أسلوب الإنتاج الكثيف للعمل أفضل اقتصاديا.

8/ أن أسلوب تقييم المشاريع التي قد تلجا إليه بعض البلدان النامية قد يستند إلى أفق اقتصادي غير متكامل في بعض الأحيان إذا لم يأخذ في الاعتبار بعض المكاسب الاجتماعية الناتجة عن توسيع فرص العمل وتقليص حجم البطالة، أي أن وجهة النظر المؤيدة لاتباع أسلوب الإنتاج الكثيف للعمل في الأقطار النامية ترى أنه أكثر فائدة وملائمة لها نتيجة للمكاسب الاجتماعية المترتبة عليه.[26]

إن الكلمة الأخيرة في شأن اختيار أسلوب قد تكون موكلة للقرار السياسي حيث تعطى أهمية ووزنا أكبر للإستقرار السياسي الذي يمكن أن يتهدد بسبب وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، أما إذا تمكن المجتمع ومؤسساته من التكيف بشكل يخفف من حدة المشكلة فإن القرار السياسي ينبغي أن يتخذ لصالح أسلوب الإنتاج الكثيف لرأس المال.

إن بإمكان الدول النامية –أيضا- أن توفق- إلى حد ما- بين هدف توسيع فرص العمل، وهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك بإختيار المشروعات والصناعات التي لا تتطلب بطبيعتها تكثيفا عاليا لرأس المال – حتى وإن استخدمت أحدث الوسائل المعروفة وعلى سبيل المثال الصناعات الغذائية والتي بطبيعتها قد تكون أقل كثافة لرأس المال بالمقارنة مع الصناعات الثقيلة.

وهناك من يقترح حلولا مختلفة لمعالجة مشكلة التعارض بين هدف النمو السريع وهدف مجموعة من البلدان النامية، لإنتاج المعدات والمكنات تتلاءم ومستويات النمو والظروف الخاصة للبلدان النامية، وفي حال نجاحها، هذه الحالة فهناك تساؤل يطرح من مدى قدرة الآلات والمعدات التي تستعملها في إنتاج سلع قادرة على المنافسة مع مثيلاتها في الأسواق

إن الإفادة من التكنولوجيا تتطلب الثقة في التفكير والتنظيم العلمي واعتبار الأدوات التكنولوجية وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، والمهم في نقل التكنولوجيا إيلاء الاهتمام من أجل الوصول بها إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية دون هدر في تشغيلها أو إهمال في صيانتها ، ومن هذا المنظور ليس هناك مناظرة في أفضلية أي نوع من أنواع التكنولوجيا المتواضعة أو المتوسطة أو الريفية أو استبعاد التكنولوجيا المتقدمة أو المعقدة أو عالية المستوى وأن المهم هو اختيار الأنماط الأكثر ملاءمة لهدفنا والتي تحقق أكبر عائد اقتصادي اجتماعي". [27]

غير أنه من الناحية العلمية نجد أن الحلول المقترحة في هذا الشأن تكاد تكون حسب فهمنا للموضوع، موحدة، فالطرق المعالجة لأزمة البطالة مثلا في الجزائر

واعتمادا على منهج اقتصاد السوق تكاد تكون كالتجربة الفرنسية، في الآليات مع فارق في امكانيات التطبيق في الواقع العملي.

البرامج النوعية التي تتيح التشغيل : les programmes spécifiques créatures d'emploi : [28]

وضعت الجزائر آليات مختلفة لمعالجة أزمة البطالة بإجاد فرص للشغل وهي كالتالي:

1/ الأشغال الكبرى:

هذا البرنامج حدد عام 1994 وسيسمح بإنشاء 155000 منصب شغل على مدى 5 سنوات باستثمار يقدر بـ: 26.6مليار دينار، وذلك بإنشاء الهياكل القاعدية بالسكك الحديدية وأشغال الغابات، الزراعة والري وبتكلفة متوسطة تقدر بـ: 250.000دج / منصب شغل لم ينشأ فيها إلا 87000 منصب شغل(غابات، ري، زراعة).

2/ إصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز:

إن هذا التوجه يدعم التنمية الريفية من خلال ترقية المؤسسات المصغرة Micro enterprise أو المستثمرات الصغيرة Micro exploitation التي يمنح تسيير الموارد العقارية والمائية، وعن هذه المؤسسات والمستثمرات أنشئت على مقاربة الشراكة والعلاقات التعاقدية والمنطق الاقتصادي والأعمال المدمجة.

استطاع هذا البرنامج تحديد 140 مشروعا لإصلاح 637652 هكتار وإنشاء 47870 امتياز على مدى ثلاث سنوات.

إنشاء مناصب شغل ببعث الاستثمار:

1/ استثمارات الدولة: ميزانية التجهيز:

إن النقائص في تسيير ميزانية التجهيز تكمن في توجيه الاستثمارات وطريقة تمويلها، وان التقرير يقترح إسهاما جيدا لميزانية التجهيز في العرض الكلي للشغل الذي يرتكز على ثلاث شروط أساسية:

1- نية وقدرة الدولة لزيادة الموارد الموجهة لمصاريف الاستثمار والزيادة في عروض التشغيل.

2- تحسين عملية توجيه الاستثمارات.

3- زيادة مشاركة موارد المجموعات المحلية.[29]

إن استعادة التشغيل بشكل معتبر يأتي عن طريق " المحمية" protégés أين يمكن للدولة أن تتدخل لدفع ودعم مباشر للمشاريع ذات كثافة قوية لليد العاملة:

قطاع البناء والأشغال العمومية.

قطاع المناجم.

قطاع الزراعة والصيد. [30]

جدول (2) بعض المؤشرات السوسيو إقتصادية* 1997-2003

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو	0.80	05.50	03.50	02.50	02.10	04.20	07.20
معدل النمو	01.10	05.10	03.20	02.50	02.10	04.10	06.90
الناتج الوطنى الخام/ساكن/الدولار الأمريكي	1580.30	1545.90	1540.40	1707.70	1698.00	1575.00	1855.10
معدل النمو السنوي لمؤشر اسعار الاستهلاك	05.70	05.00	02.60	0.30	04.20	01.40	02.60
معدل نمو الانتاج الصناعي (عمومي وطني)	-3.60	07.20	0.00	01.70	-0.30	1.10	0.40
معدل نمو اسعار الانتاج الصناعي(عمومي وطني)	07.20	04.00	03.00	02.30	04.00	03.00	03.80

معدل نمو أسعار الانتاج الصناعي (قطاع خاص)	01.50	01.70	-0.10	0.50	0.20	-0.40	0.60
معدل نمو أسعار الجملة للخضر والفواكه	18.80	06.60	-0.60	-04.50	06.60	06.90	04.20
معدل نمو الإنتاج الزراعي (كميا)	-0.28	0.28	0.02	-0.09	...	01.30	17.00
معدل الصرف 1دولار=.....دج	57.68	58.7351	66.57	75.2569	77.26	79.68	77.39
إحتياطي الصرف للخزينة = بمليار دج	66.10	-108.10	-16.50	398.90	48710.00	-31.60	262.90
معدل النمو الطبيعي للسكان بـ %	01.64	01.52	01.46	01.43	01.50	01.53	01.58
معدل النشاط %	26.59	27.41	...	28.60	27.80	...	27.80
معدل البطالة %	26.41	...	....	29.77	27.30	...	23.70
عدد السكان في منتصف العام بـ 10^3	29045.00	29507.00	29950.00	30386.00	30836.00	31357.00	31848.00

*** المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات**

يتبين من خلال فحص المعطيات السوسيوإقتصادية من عام 1997-2003 فيما يخص القطاع الصناعي العمومي أن معدل نمو الإنتاج الصناعي (العمومي الوطني) لم يتعد أكثر من 01.7% على مدار سبع سنوات كاملة مع الإشارة أن أكبر إنخفاض شهده هذا القطاع كان عام 1997 إذ وصل الى 3.60-%، مع الإشارة أنه ورد في الجدول أن معدل نمو هذا القطاع لسنة 1998 هو 7.20% مما يضع علامة إستفهام على هذه النسبة والتي أرجحها أن تكون سلبية حيث تصبح 07.20-% . إن هذه الوضعية

المتدهورة للقطاع الصناعي العمومي الجزائري أدت الى فشل المؤسسات الصناعية العمومية نتيجة العديد من العوامل منها التسيير المركزي للقطاع الصناعي، الاعتماد على الريع البترولي في التمويل، وإهمال جوانب الفعالية للمؤسسات بحيث تهدف الى الكفاءة والفعالية تحقيقا لأهدافها الإقتصادية المتمثلة في الإنتاج وتحسين الإنتاجية وصولا الى الربحية.

إذا كان النمو الصناعي –على مدار سبع السنوات- ضعيفا فإن من جهة أخرى عرفت أسعار الإنتاج الصناعي نمو معتبرا حيث لم يقل معدل نمو الأسعار عن 2.30% عام 2000 وكانت أكبر نسبة لنمو الأسعار عام 1997 إذ بلغت 7.20%، مما يبين أن العلاقة عكسية بين معدل نمو الانتاج الصناعي العمومي، ومعدل نمو أسعار الانتاج الصناعي العمومي، وبتعبير آخر حسب الأرقام الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول أنه كلما انخفضت معدلات نمو الإنتاج الصناعي كلما إرتفعت أسعار الإنتاج الصناعي العمومي.

مقابل ذلك نجد أن معدلات نمو أسعار الانتاج الصناعي للقطاع الخاص كانت أقل من مثيلاتها في الإنتاج الصناعي العمومي إذ لم تتعد نسبة 1.70% عام 1998، وهي أعلى نسبة على مدار سبع سنوات.

أما فيما يخص معدلات نمو الانتاج الزراعي فهي ضعيفة أيضا وسجلت أعلى نسبة لها عام 2003 بـ17%، وباقي السنوات كانت ضعيفة للغاية، وتقابلها معدلات نمو أسعار الفواكه والخضر بالجملة والتي أرتفعت أرتفاعا كبيرا عام 1997 بـ 18.80% ثم تراجعت عام 1998 الى 6.60% وانخفضت الى 0.60-% عام 1999 وعرفت أدنى إنخفاض لها عام 2000 بمعدل 4.50-% ثم ارتفعت ثانية عام 2001 بمعدل 6.60% و 6.90% عام 2002 ثم تراجعت قليلا بنسبة 4.20% عام 2003 نفس الملاحظة التي تمت الاشارة لها بالنسبة لصناعة تنطبق على حال الزراعة فكلما انخفضت معدلات الانتاج الزراعي ارتفعت معدلات أسعار الانتاج الزراعي. هذه المؤشرات الاقتصادية لها آثرها السلبي على الجوانب الإجتماعية حيث أن القطاع الصناعي والزراعي أصبحا مشلولين ولم يعد بإمكانهما المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية حيث تقلصت بفعل عوامل عديدة، الامكانيات التي كانا يتيحانها للتشغيل، حيث يلاحظ أن معدلات النشاط الكلي لا تزيد عن 28.60% كأعلى نسبة مسجلة لعام 2000 وسجلت نسبة 27.80% لعام 2001، وعام 2003 تقابلها نسبة للبطالة مقدرة بـ 26.41% عام 1997 و29.77% عام 2000 و 27.30% عام 2001 ونسبة 23.70% عام 2003 وهي أدنى نسبة للبطالة فيما يزداد عدد السكان من سنة لاخرى فكانت الزيادة السنوية بين عامي 1997 و1998 هي 462000 نسمة وكانت الزيادة مقدرة بـ 443000 نسمة بين عامي 1998 و 1999 فيما ارتفعت الى 491000 بين عامي 2002 و 2003 وهذا مايعني زيادة سكانية تزيد عن 400.000 نسمة سنويا (دون حساب الوفيات) لا يقابلها نمو معتبر في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

هذه الوضعية السيئة جعلت من الجهاز التنفيذي (الحكومات المتعاقبة من التسعينيات الى يومنا هذا) تضع آليات للنهوض بالإقتصاديات الصناعية من جهة، وتبحث من جهة ثانية عن آليات للتشغيل تكون مناسبة للتحولات الإقتصادية (إقتصاد السوق) تخفف بموجبها تبعات السياسة الإقتصادية المنتهجة في الثمانينات والتي لم تفلح في إجاد قاعدة صناعية متينة، تضمن النمو الصناعي من جهة وتفتح أبواب استثمارات جديدة لخلق فرص تشغيل تكون متكافئة مع الزيادة السكانية السنوية، وضامنة لإستقرار العاملين في مناصب عملهم بعيدين عن ظاهرة التسريح الجماعي بفعل إفلاس المؤسسات الصناعية ولعل أهم محاور الإصلاح الصناعي في القطاع العمومي هو:

الصناعة الجزائرية حقائق وأفاق:

منذ بداية التسعينيات، والصناعة الجزائرية وفي صورة جميع القطاعات الاقتصاد الوطني دخلت في مرحلة الاصلاحات التي تمركزت حول عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تمثل 80% من القدرات الصناعية للبلد.

وتبقى 80% منها تشكل نسبيا من الصناعات والمؤسسات الضيغرة والمتوسطة PME،PMI الخاصة.

يغطي القطاع الصناعي العمومي مجموع الصناعات التالية:

- الصناعة القاعدية: الميكانيكية، الحديد والصلب
- الصناعة الكهربائية والإلكترونية
- الصناعة الغذائية
- النسيج والجلود
- مواد البناء
- تحويل الخشب
- الكيمياء – الصيدلة – الأسمدة.

إن الأهداف من وراء إعادة الهيكلة هو:

إنضمام الجزائر –مستقبلا- الى المنظمة العالمية للتجارة، وإتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وهذا ما يحتم على الجزائر إيجاد جو ملائم للصناعة وذلك بتأهيل الاقتصاد بوجه عام والصناعة بوجه خاص للوصول الى درجة من المنافسة من خلال إعادة الهيكلة وتعميق الإصلاحات الإقتصادية.

السياسة الإقتصادية:

إن التحولات الإقتصادية أعطت مهام جديدة للدولة، منها رفع يدها على التسيير المباشر للإدارة الصناعة، وأصبح دور الدولة من الآن هو تعريف وإعطاء ديناميكية للسياسة الصناعية وذلك بوضع آليات جديدة للتنظيم والتشجيع والحماية والمراقبة.

وهكذا وضعت ثلاثة مراحل لإعادة الهيكلة وهي:
1999 – 2001 برنامج نموذجي
2002 – 2004 تقويم البرنامج النموذجي
2005 – 2007 توسيع التجربة[31]

كيفيات النهوض بقطاع الصناعة:

إن التحول الى إقتصاد السوق من جهة، وتراكم الإختلالات في الجهاز الصناعي الموروث عن فترة التوجه الإشتراكي جعل السلطات الوصية تضع برنامجا لإعادة إنعاش هذا القطاع المنتج متكيفا مع واقع الاقتصاد العالمي وفي إطار العولمة التي تستدعي ضرورة وضع آلية خاصية لمتابعة المؤسسات ومحيطها وهذه الاجراءات هي:

1- عصرنة أدوات الانتاج
2- جلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا
3- التأهيل والتسيير
4- الهياكل القاعدية الأساسية
5- النظام المالي، البنكي، الجبائي والجمركي
6- دعم الخدمات التكنولوجية
7- التوحيد normalisation والنوعية
8- التكوين ونظام الإعلام والإتصال [32]

إن الآليات الثمانية الواردة أعلاه تبين –بما لايدع مجالا للشك- أن المؤسسة الصناعية العمومية الجزائرية أفتقدت لهذه العناصر المهمة التي من شأنها أن تضع المؤسسة الصناعية في وضعية مناسبة قادرة على الإنتاج، والمنافسة، وتضمن استمرارية بقاء القطاع الصناعي العمومي، بالرغم من الانفتاح على الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية.

غير أنه يبقى هذا تصورا نظريا يجب تطبيقه عمليا حتى يحافظ الجهاز الصناعي على بقائه جنبا الى جنب مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

الهوامش:

1- Jean Jacques Salamon –Le destin technologique- édition Ballond - 1992- Paris – P P 275-276
2- Ibid P 276
3- Ibid P 279
4- Ahmed Henni –Le Cheikh Et Le Patron- OPU – Alger- 1993-PP 131-132.
5- Ibid PP 132-133
6- علي عبد الرزاق جلبي- علم الاجتماع الصناعي- دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية- مصر 2003- ص ص 184-185
7- نفس المرجع السابق ص ص 185-186
8- Bernard haudville & all –technologie et performances économiques- économica -paris – France-P423
9- Ibid P423
10- Bernard Haudville- op cit -P 409
11- Ibid P 410
12- Ibid P 194
13- Ibid P 195
14- Ibid P 196
15- Beat Burgenneier – la socio- économique- économica -Paris-France-1994 p.62
16- Ibid. p 63
17- Ibid .p 64
18- Rapport Annuel -Cnes -1993
19- Guy Aznar –la grand mutation- édution Hachette –Paris-France-1998 PP33-34

- إن تقليل العام لأوقات العمل شكل العديد من الإشكالات التي طرحت في مفاوضات أرباب العمل والنقابات العمالية وبخاصة في فرنسة والذي أدى بالتقليل منها فأصبحت في حدود 35 ساعة أسبوعيا. أما في الجزائر فهي في حدود 40 ساعة أسبوعيا غير أنه يلاحظ أنه هناك توجه في فرنسا للعودة مرة ثانية الى 40 ساعة أسبوعيا نظرا لعدم جدوى هذا الإجراء الذي كان يراد منه إيجاد فرص تشغيل إضافية لكن ذلك لم يتم بالشكل المرغوب وأثر سلبا على مداخيل العاملين.

20- Ibid P35
21- E.F schumacher –small is beautiful -edition le seuil-Paris – France 1980 PP 181-182
22- المرجع السابق- ص 81
23- عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف – تخطيط الموارد البشرية- الإسكندرية -مصر- ص 109
24- نفس المرجع ، ص 112-113.
25- نفس المرجع ، ص 114-115.
26- حامد عمار- التنمية البشرية في الوطن العربي-سناء للنشر-القاهرة –مصر- ص 53
27- www.Mir-algeria.org/realits
28- www.CNES.dz rapport annuel de conjoncture- Algérie

29- Ibid
30- Ibid